ما بين الحق والواجب

محمد عوض الله كوراك

إن المتأمل لأحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية يجد أن هناك تطوراً مضطرداً في مجال حقوق الإنسان ، وهذا الوضع في رأيي يجعل المملكة في ريادة الدول التي ترعى حقوق الإنسان في العالم، وأن هذا الكلام لم يأت من فراغ بل من واقع ما لمسه الوافد قبل المواطن عبر جملة من الأمور تصب جميعها في احترام حقوق الإنسان، من توفر لفرص العمل والتعليم وحرية الحركة والعلاج المجاني في حالة الطوارئ وتوفير الحرية والعدل والأمن، وكثيراً مما ترنو إليه النفوس، وأن المملكة تحمي حقوق الإنسان من منطلق الشريعة الإسلامية أولاً فضلاً عن النخوة والمروءة التي يجسدها الكرم العربي، والمتتبع لأرقام الوافدين بالمملكة يجدهم فاقوا الستة ملايين وافداً وأن بقاء بعضهم لأكثر من عشرين عاماً يمثل دليلاً لا تخطئه العين. إن الوضع الإنساني بالمملكة متعاف، وإن المواطن السعودي ينعم بالعديد من المكاسب التي تحققت على أرض الواقع من خلال العديد من المعطيات الإيجابية فاستحقت المملكة تبعاً لذلك أن يطلق عليها مصطلح "مملكة الإنسانية" فعلا لا قولا .

ولأجل حماية حقوق الإنسان فإن ولاة الأمر قاموا بتشريع العديد من الأنظمة ومنها نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة ونظام العمل والعمال ونظام الضمان الاجتماعي وتحقيق الحوار الوطني بغية طرح القضايا وإبداء الرأي فيها بكل حرية، ويعد السماح للنساء بالعمل وفق الأطر الشرعية، هذا إلى جانب المشاريع الخيرية والمتمثلة في مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري وإنشاء العديد من الجمعيات واللجان الخيرية لدليل أكبر على أن المملكة تحمي وترعى حقوق الإنسان عبر العديد من القنوات .

وإيماناً من الدولة بأهمية حقوق الإنسان جاء الترخيص الملكي الكريم للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كجهة مستقلة للعمل في هذا المجال تلبية لرغبة مؤسسي الجمعية في المشاركة الوطنية للتصدي للحملات والتحديات التي تواجه أمتنا الإسلامية وللدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن الجمعية ابتدأت من حيث انتهى الآخرون فأفلحت في وضع أفضل اللمسات في صرح حقوق الإنسان بالمملكة والذي أرست له الدولة قواعد متينة فأضحت المملكة أنموذجا يحتذى به في بقية الدول العربية والإسلامية.

وإن الجمعية وفقت في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر العديد من آليات الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وإن استقبال الجمعية للعديد من الوفود الأجنبية المعنية بحقوق الإنسان يدخل ضمن هذا الإطار، فمثل هذه الآليات وغيرها ساهمت في عملية تفعيل حقوق الإنسان؛ بل أقنعت وأوضحت لمن يتشدقون بالطعن في مصداقية الدول العربية والإسلامية باضطهاد حقوق الإنسان أن حججهم واهية و كاذبة ولا ترتكز على المصداقية.

والجمعية الوطنية ضمن إطار عملها تبذل جهودا مضنية على كافة الأصعدة لحماية حقوق الإنسان، ومن ضمن تلك المجهودات: المتابعة الدائمة لأوضاع المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو وفي سجون الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم ، بجانب تنظيم الجمعية لعدد من الندوات، ومنها: ندوة حقوق مرضى الإيدز و ندوة البدائل الشرعية للسجن، وندوة حقوق المواطن والعامل في ظل ترتيبات الكفالة (مشكلات وحلول) وغيرها من الندوات وورش العمل. والجمعية وضمن مجهوداتها المبذولة تتابع قضايا العمال والقضايا الأسرية وغيرها من القضايا، وهذا يعتبر غيض من فيض في هذا الاتجاه.

وثمة ملاحظة أود أن أطرحها على المهتمين بمجال حقوق الإنسان وهي: الاهتمام بواجبات الإنسان بقدر الاهتمام بحقوقهم، وأنوه إلى أن نشر ثقافة حقوق الإنسان يجب أن يوازيها مجهود آخر وهو نشر ثقافة واجبات الإنسان، لأن الإخلال بواجبات الإنسان تكون مدعاة للاعتداء على حقوقه أو عدم حفظها، وأعني بتلك الواجبات واجب الإنسان تجاه وطنه وأمته ونفسه والآخرين، فإذا أدى الإنسان ما عليه من واجبات يمكن له أن يطالب بحقوقه .

ابني المراهق حسن

رزقني الله بثلاثة أولاد و بنت. أكبرهم «محمد» ، وأصبح في الجامعة ، و «عبد الله» في سنته الدراسية الأخيرة ، و «حسن» في الصف السادس ابتدائي ، و «مريم» في الثاني ابتدائي . «محمد» و «عبدالله» لم يمرا بصعوبة فترة المراهقة ، لم يعاندا ، و لم تكن تربيتهما فيها صعوبة تذكر، حتى ظننا ، أنا ووالدتهما ، أن جين المراهقة ليس بين جيناتنا التي نورثها لأبنائنا. وصل «حسن» للمرحلة التي هو فيها الآن ، وعرفنا أننا كنا محظوظين مع من سبقه فقط لا غير.

بدأ «حسن» مراهقته منذ عدة شهور. مراهقته لم تكن خاصة، العناد ، والانشغال المبالغ فيه باللعب ، ومشاهدة التلفاز، والتقليل من فترة المذاكرة ، و الملل ، وعدم المبالاة ، والإكثار من الخروج من المنزل ، وقضاء وقت أطول مع أصدقائه. تعامله مع أخته أصبح فيه بعض العنف و الشدة. لم يعد يطع توجيهات والدته كما كان. عندما يزداد الضغط عليه للقيام بواجباته أو عمل شيء مما كان يقوم به، يهرب من هذا الوضع بالبكاء.

تحدثنا، والدته و أنا، عن خياراتنا. شعرنا أنه أصبح يفكر و يعبر كثيرا عن «هو» و «نحن» ، فلم تعد كلمة «نحن» تشمله. هو متفوق في الدراسة ، و ذكي ، و درجاته كانت كاملة طوال سنواته الماضية. خفنا أن يؤدي انخفاض وقت مذاكرته و تدني جودة المذاكرة و مله من مجالسة الكتاب ، من أن تسقطه في مطب دائرة الفشل الدراسي. نحن نعرف أن التأخر في إحدى السنوات الدراسية قد يدخله في دوامة فشل قد يصعب الخروج منها بسبب الأثر التراكمي للمعرفة.

جلسنا، كما هي عادتنا عند الحديث في موضوع أسري، حول طاولة الطعام مع كل أفراد الأسرة على وجبة الغداء. فتحت الموضوع مع «حسن» بشرح مبسط عن سن المراهقة التي يمر هو به. شرحت له أن وضعه طبيعي جدا ، وأنه في هذه السن تحدث له تغييرات جسمانية وأخرى نفسية. هو الآن ينتقل من سن الطفولة إلى سن الشباب. في هذه السن، يريد أن تكون له شخصيته الخاصة وآراؤه الخاصة ، وأنه قد يرى أن واقعنا به أشياء لا تصلح له. كل ذلك طبيعي و يمر به كل إنسان. هذا التحول هو سنة الحياة. إطلاق الفكر له و إطلاق قدراته ، وعدم تقييده بكل ما لدينا ؛ يعني أنه يكون مبدعا بطريقته ، وأنه لا يكون نسخة من محيطه.

ثم بدأنا في الحديث عن المحاذير. وشارك الجميع بأن له أن يكون ما يشاء ، و هذا من حقه ، و ليس لدينا مشكلة في ذلك. حديثنا و قلقنا منبعه أن يبقى على الخط الذي لن يؤثر على حياته ومستقبله سلباً. الدراسة أهمها وأحدها. الإنصات لخبراتنا في الحياة هي الشيء الآخر. من حقه أن يناقش ما يرى أنه خطأ أو غير مقبول، و سوف ننزل عند رأيه إذا كان منطقيا. له أن يفعل ما يشاء من الأشياء المقبولة على أن يراعي اختيار الأسلوب المناسب الذي يحترم غيره ، و لا يكون عنيفا ، ويبقى ملتزما بما عليه من واجبات.

مضى على هذه الجلسة حوالي عشرون يوما. لقد استعدنا ابننا وأصبحت «نحن» تشمله. أصبح مختلفا كثيراً. أصبح يخرج مع أصدقائه، و يشاهد التلفاز ، ويلعب ؛ و لكن عاد لما كان عليه من الحماس للمذاكرة ، وأداء ما عليه من واجبات. أصبح يعبر عن نفسه بحرية ودون تشنج. اختفى عنفه ، وأصبح أكثر أريحية. بدأ انتقاله إلى سن الشباب بسلاسة كما كان شقيقاه.

صادق الرمضان
sadekyr@gmail.com

استشارات

حقوق الإنسان وفق النظام الأساسي للحكم في المملكة

كفلت حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – حقوق الإنسان، وحافظت على كرامته تمشيا مع مبادئ الشريعة الإسلامية في حفظ الحقوق، حيث أولى النظام الأساسي للحكم تلك الحقوق جل اهتمامه وحافظ عليها؛ وذلك بالإشارة إليها من خلال بعض مواد النظام ؛ والتي سوف نوردها على النحو التالي:

* المادة (17) :(تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلاً).

* المادة (26): (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية).

* المادة (36): (توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام).

* المادة (37): (للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام).

* المادة (40): (المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام).

* المادة (47): (حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك).

وفي الختام، لابد أن أشير إلى أننا في بلد يستمد نظامه الأساسي للحكم من أحكام الشريعة الإسلامية، إذ إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم ، ويتضح ذلك من خلال نصوص النظام، والذي راعى حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وخصوصيته وماله .

نستقبل أسئلتكم على البريد الإلكتروني
k_ss11@yahoo.com
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
المشرف على الشؤون الإدارية والمالية